آثار تبعية الديون على التطور الاقتصادي

لا تتوافر المعلومات عن الدين العام الخارجي لمعظم الدول الفقيرة قبل ١٩٦٥، يمكن القيام بتحليل تباطؤ قصير بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٠ على أي حال.

يحتوي الجدول ٤ على نتائج تحليل يتضمن تبعية الدين وتشكيل رأس المال المحلي كمتغيرات مستقلة، وقد جرى تضمين تشكيل رأس المال المحلي لأنه قد يكون متعلقا بالميل إلى تقليص الدين الخارجي، وكذلك لما عرف من تأثيره في التنمية الاقتصادية، التأثيرات المقدرة على تبعية الدين سلبية، ولكن التأثير على استهلاك الفرد من الكهرباء هو فقط المعبر إحصائيا، وهذا دليل ضعيف على أن تبعية الدين لها تأثير سلبي، ولكنه دليل قوي نوعا ما على عدم وجود تأثيرات إيجابية.

أما التأثير المقدر لتشكيل رأس المال المحلي والذي كان مهما في التباطؤ الطويل في الجدول ٣ فليس مهما في الجدول ٤ لكلا متغيري التبعية.

تأثير تبعية الدين والاستثمار على عدم المساواة

من المعتقد أن التبعية تؤثر جزئيا في التنمية من خلال تأثيرها في البنية الطبقية لدول المحيط. وقد جرى افتراض أن علاقات النخبة في الدول التابعة مدعومة بقوى خارجية، وبالتالي فإن توزيع الموارد غير متساو إلى حد بعيد، تتوافر فقط بيانات قطاعية على شكل عينة عن عدم تساوي الدخل، ولم تجمع هذه البيانات في النقطة الزمنية نفسها بالضبط لكل حالة (بوكرت، ١٩٧٣)، ولكن حتى لو كان الأمر كذلك، فمع وجود الصلة النظرية للرأي القائل إن تأثير التبعية في التنمية مرتبط بتأثيرها في عدم المساواة، يمكن تبرير القيام باختبار تمهيدي على تأثير التبعية بعدم المساواة. يحتوي الجدول ٥ على نتائج التحليل القطاعي لتأثيرات التبعية الاستثمارية وتبعية الدين على عدم المساواة في الدخل في الدول المحيطية، ونجد التخصص في التعدين والتنمية الاقتصادية، مشمولين كمتغيرين تابعين في كلتا المعادلتين، ويعتقد أن كلا منهما يتعلق بالتبعية وعدم المساواة.

الجدول (٣): تقديرات الانحدار لتأثيرات التبعية الاستثمارية وبنية رأس المال المحلي في التنمية الاقتصادية

A ـ من دون تشكيل رأس المال المحلي في المعادلة						
yt	لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٧٠			لوغاريتم استهلاك الفرد من الكيلو وات الساعية ١٩٦٥		
	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta
ثابت	ـ ٢٤			٠,١٩		
Yt - 1	١,١٨	٠,٠٧	٠,٩٧	٠,٩٥	٠,٠٢	٠,٩٩
تبعية الاستثمار ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠	٠,٠٥٢	٠,٠٢٧	-٠,١٢*	٠,٠٣٤	٠,٠١٨	ـ ٠,٠٤

B ـ مع تشكيل رأس المال المحلي في المعادلة						
yt	لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٧٠			لوغاريتم استهلاك الفرد من الكيلو وات الساعية ١٩٦٥		
	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta
ثابت	-٠,٠١٦			٠,١٩		
Yt - 1	١,٠٩	٠,٠٨	٠,٨٩	٠,٩٤	٠,٠٣	٠,٩٨
تشكيل رأس المال المحلي ١٩٦٠	٠,٨٩	٠,٣٥	٠,١٦**	٠,٢٥	٠,٢٩	٠,٠٣
تبعية الاستثمار ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠	٠,٠٤٤	-٠,٠٢٤	-٠,١١*	-٠,٠٣١	٠,٠١٩	ـ ٠,٠٤
الحـــــالات		ن ـ ٢٨			ن ـ ٢٨	

yt = المتغير التابع.

yt - 1 = المتغير التابع المتباطئ (١٩٦٠).

S.E.b = احتمال الخطأ في b.

* = P < ٠,٠٥.

** = P < ٠,٠١.

الحالات هي تلك المتوافر فيها بيانات عن تشكيل رأس المال المحلي وتبعية الاستثمار.

الجدول (٤): تقديرات الانحدار لتأثيرات تبعية الدين وتشكيل رأس المال المحلي في التنمية الاقتصادية

yt	لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد ١٩٧٠			لوغاريتم استهلاك الفرد من الكيلو وات الساعية ١٩٧٠		
	b	S.E.b	Beta	b	S.E.b	Beta
ثابت	٠,٠٣-			٠,٠٦-		
Yt - 1	١,٠٩	٠,٠٧	٠,٩٩	١,١٩	٠,١٤	١,٠٣
تشكيل رأس المال المحلي ١٩٦٠	٠,٠٠٤	٠,٢٧	٠,٠٠١	٠,٤٩ ـ	١,٠٩	٠,٠٥-
تبعية الدين ١٩٦٥	٠,٠٠٧ ـ	٠,٠٠٧	٠,٠٥-	٠,٠٥٦ ـ	٠,٠٢٨	٠,٢٢ ـ *
الحالات		ن ـ ٣٣			ن ـ ٣٦	

yt= المتغير التابع

Yt - 1= المتغير التابع المتباطئ (١٩٦٥).

S . E . b= احتمال الخطأ في b

* = P < ٠,٠٥

الجدول (٥): تقديرات تأثيرات الانحدارات القطاعية لتبعية الاستثمار وتبعية الدين، والتنمية الاقتصادية والتخصص في التعدين على عدم المساواة في الدخل.

A ـ تبعية الإستثمار y ـ مؤشر جيني للامساواة في توزيع الدخل القومي بين الأفراد والأسر

yt	b	S.E.b	Beta
ثابت	٣٨,٥٩		
لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد	٣,٢٨ ـ	٧,٦	٠,٠٩ ـ
التخصص في التعدين	٠,٠١٤	٠,٠١٨	٠,١٧
التبعية الاستثمارية	٦,١١	٣,٨٤	٠,٤٤
الحالات	ن ـ ٣١		$س^{٢}$ = ٠,٢٧

B ـ تبعية الدين Y اللامساواة في الدخل

yt	b	S.E.b	Beta
ثابت	٤٥,٦٢		
لوغاريتم إجمالي الناتج القومي للفرد	١,١٩-	٧,١٢	٠,٠٤-
التخصص في التعدين	٠,٠٢١	٠,٠١٨	٠,٢٢
الدين	٠,٠١١	٠,٠٠٨	٠,٣١
الحالات	ن ـ ٣٠		س^{٢} = ٠,١٨

إن تقديرات تأثيرات التبعية إيجابية، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائيا (على رغم أنها كذلك تقريبا عند المستوى ٠,٠٥) ويشكل هذا دعما ضعيفا للفرضية القائلة إن التبعية تبقى عدم تساوي الدخل في دول المحيط (٢).

موجز النتائج

إن الفرضية القائلة إن تبعية الاستثمار تعيق التنمية الاقتصادية مدعومة بقوة بالجداول ١ و ٢ و ٣، وتشير استقصاءات أخرى لتأثير التبعية على النمو في قطاعات اقتصادية مختلفة إلى وجود تأثيرات سلبية على الإنتاج الزراعي والصناعي، وأيضا إلى وجود تأثير إيجابي لتبعية الاستثمار على الإنتاج في التعدين (تشايس دن ١٩٧٥).

ويدل هذا على أن تأثيرات التبعية ليست متماثلة وأنه يتعين القيام بأبحاث أخرى لتحديد مواضع التأثير في التنمية.

لقد ظهر أن تبعية الدين لا تسهل حتما التنمية الاقتصادية وهناك دليل ضعيف على أنه يقوم بإعاقتها، وقد يتطلب الأمر تباطؤا زمنيا أطول لكي تصبح التأثيرات السلبية لتبعية الدين قابلة للقياس بواسطة أبحاث وطنية. ويمكن تسوية هذه المسألة عند جمع معلومات كاملة بشكل أكبر.

يقدم الجدول رقم ٥ بعض الدعم لفرضية أن التبعية تسبب توزيعا غير متساو للدخل، ويمكن إضافة القول إن التأثير التقديري لتبعية الاستثمار على حصة الدخل التي تسلمتها نسبة الخمسة بالمائة العليا من عدد السكان، هو تأثير

إيجابي، بينما يكون التأثير على الدخل الذي تسلمه القطاع الأدنى ـ الذي يشكل ثلاثة أرباع عدد السكان ـ هو تأثيرا سلبيا وهذا دليل إضافي على أن التبعية تقدم الدعم للنخبة في المحيط، وتبقي الأجور متدنية نسبة إلى دخل النخبة.

المعاني النظرية

تدل المكتشفات المذكورة أعلاه على أنه يجب أخذ نظرية التبعية بجدية على أنها تفسير للتنمية غير المتكافئة في الاقتصاد العالمي، تعمل علاقات تبعية القوة بين المركز والمحيط لتنتج عدم المساواة بين المجتمعات القومية. في الاقتصاد العالمي التنافسي، يعتبر الخضوع للسيطرة الخارجية ضررا يعطل التنمية النسبية، وقد ظهر أن ذلك صحيح فيما يخص الاختراق المباشر للتبعية الاستثمارية، وهو أيضا صحيح في الأشكال غير المباشرة من التبعية الناشئة عن طريق الموقع المحدود في شبكة التجارة العالمية.

إن اكتشاف التأثير السلبي لتبعية الاستثمار على التنمية الاقتصادية يعني وجود رؤية لرأس المال الأجنبي كشكل من أشكال السيطرة مثلما نراه تدفقا للموارد. إن السياق البنيوي والمؤسساتي الذي يحيط بهذا الاقتصاد ينتج تأثيرات معاكسة لتأثيرات استثمار رأس المال المحلي، وهنا لم تُختبر الآليات المقترحة التي تقوم التبعية بموجبها بإعاقة التنمية، وهناك حاجة إلى إنجاز مزيد من الأبحاث على المتغيرات المتدخلة بشكل محدد. إن أكثر التفسيرات قبولا من الناحية الظاهرية للتأثيرات القصيرة الأجل للتبعية هو ذلك الذي اقترحه بيكفورد (١٩٧١) لا تستطيع الدول الخاضعة للسيطرة الخارجية وضع فائض رأسمالها في الاستثمار ضمن تنمية متوازنة. تعمل الشركات المتعدية للحدود القومية من أجل توسيع نموها الخاص، ولكنها لا تعمل على تنمية البلدان التي هي موجودة فيها. وتستخدم هذه الشركات نفوذها السياسي والاقتصادي لإبقاء تكاليف العمالة والضرائب منخفضة، والحفاظ على شروط (ظروف) الاستمرار في عملها المربح.

إن النتيجة الأولية بأن التبعية تبقي على عدم تساوي الدخل تشير إلى أن أحد طرق قيام التبعية بإعاقة التنمية هي ربط النخبة الوطنية في المحيط بمصالح الشركات الأجنبية والاقتصاد العالمي. وهكذا تُقمع القوى السياسية والاقتصادية التي تحاول الاحتشاد لتنمية وطنية متوازنة.

نحن نعلم أن قدرا كبيرا من الاستثمار الأجنبي في دول المحيط يذهب الى استخراج المواد المعدنية الخام. لذلك فإن الاكتشاف بأن تبعية الاستثمار تزيد الإنتاج في قطاع التعدين (تشيس دن ١٩٧٥) يشير إلى أن للاستثمار الأجنبي تأثيرات إيجابية على المشروع الذي يستثمر فيه، ولكن هناك تأثيرات سلبية على مجمل التنمية الاقتصادية وذلك يعني أن الاستثمار الأجنبي له تأثيرات مباشرة إيجابية وتأثيرات سلبية على باقي الاقتصاد الوطني، مما ينتج عنه تأثيرات سلبية شاملة.

في ضوء هذه المكتشفات يجب رؤية حركات المعارضة والسياسات الوطنية في المحيط التي تؤكد الاعتماد على الذات والتحكم الحريص في المدخلات القادمة إليها من المركز بشكل يتجاوز كونها ردود فعل جاهلة.

ويبدو أن أحد الحلول لمشكلة التبعية هو التحكم في المدخلات من المركز لضمان الانسجام مع تنمية متوازنة (مورلي ١٩٧٥). وقد وضع عدد من الدول قوانين تنظيم الاستثمار الأجنبي في محاولة منها لكسب الأرباح من دون تكاليف، مثل اليابان والمكسيك والهند ويوغوسلافيا. وتعتبر هذه الاستراتيجية صعبة في عالم متنافس، اليد العليا فيه للشركات العالمية والنطاق الأوسع الذي تعمل فيه تلك الشركات العالمية يعطيها الأفضلية على دول المحيط الصغيرة (موران ١٩٧٣). إن بلقنة المحيط التي هي إرث الإمبراطوريات الاستعمارية تجعل التضامن بين دول المحيط صعبا. ولهذا، كان الاتجاه الرئيسي هو التنافس على الاستثمارات الأجنبية التي ينظمها بشكل متسق.

ربما تكون الاتفاقيات الإقليمية المنظمة للمدخلات من المركز مثل مجموعة «أنديان» استراتيجية جيدة من أجل المحيط (جيرفان ١٩٧٣) ويدل مثال «منظمة الدول المصدرة للنفط» على أن قيام تنسيق فعال بين سياسات دول المحيط أمر ممكن، وقد يكون هذا البديل أكثر قابلية للتحقيق مع وجود الهبوط الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٦٧، إن الانكماش في الإنتاج العالمي مع ازدياد المنافسة بين دول المركز عرَّض السيطرة التي تمتعت بها الولايات أثناء (السلام الأمريكي) للخطر. وقد يؤدي ازدياد المنافسة الاقتصادية والتعددية السياسية في النظام العالمي، مع توازن أكبر بين دول المركز المتنافسة، إلى خلق فرص للتضامن بين دول المحيط لم تتوافر حتى الآن.

لقد رأينا استعراضا لمثل هذا التضامن في الأوبك، وتجمعات إنتاجية أخرى، والنمو في التجارة الإقليمية، واتفاقيات الاستثمار والتطوير، وظهور الاقتصاد الوطني في كثير من دول المحيط. هذا الوعي المتنامي للتناقض المركزي - المحيطي وتأثيرات التبعية، قد يكون بداية لعملية سياسية ستؤدي في النتيجة إلى تعديل التنمية الإجمالية غير المتكافئة للاقتصاد العالمي.

15 إعادة النظر في نظرية التنمية

رؤى من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ١٩٩٤

جاري جيريفي

بعد الأبحاث التي أجريت على الصناعة الصيدلانية في البرازيل، كان جاري جيريفي (١٩٤٨)، عالم الاجتماع في جامعة ديوك، أول من تحدث عما عرف فيما بعد بـ «مدخل السلسلة السلعية»، وقد قال إن الدول الفقيرة كانت قادرة على التنمية إلى حد معين، لأنها كانت تبيع بضائعها بشروط مجزية، على سبيل المثال، في الإجراءات التعاقدية، حيث تعهدت شركات أمريكية مثل شركة «نايك» بتسويق الأحذية الرخيصة المنتجة في كوريا والصين. وفي هذا الفصل الذي نشر لأول مرة في ١٩٨٩، يبين جيريفي الاختلافات والتشابهات في مسارات الدول النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا، مقارنا البرازيل والمكسيك بكوريا وتايوان. وهو هنا يدرس السؤال القائل: لماذا كانت دول شرق آسيا قادرة على متابعة النمو

«إن بعض هذه التعميمات قد تكون أكثر تعميما مما يجب»

جاري جيريفي

في السبعينيات والثمانينيات، بينما كانت دول أخرى تتحمل نتائج وتأثيرات الركود العالمي. إن عمله مفيد في اقتفاء مراحل السياسات المتخذة من قبل الدول في المنطقتين، ويظهر كيف أن الإنتاج من أجل التصدير (آسيا)، أو الأسواق الداخلية (أمريكا اللاتينية) كان يرتكز على الكثير من خصائص البنية الاجتماعية للدولة فيها مثل توزيع الدخل أو السياسة.

مقدمة

لقد تطور علم اجتماع التنمية بتشكيل نماذج إرشادية وتعميمات مقارنة تدمج خبرة المجموعات الديناميكية من المجتمعات بصفة خاصة في النظام العالمي، وفي السنوات الأخيرة، انتقل التحدي لدراسات التنمية إلى شرق آسيا. أما أسباب ذلك فمن السهل فهمها.

لقد قامت اليابان وجاراتها الإقليميات كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة بخطوات اقتصادية واسعة مؤثرة أكثر من أي دولة أخرى في العالم في فترة ما بعد الحرب. وقد سجلوا أرقاما قياسية في نسب النمو الاقتصادي، ليس فقط خلال الستينيات المزدهرة عندما كانت التجارة العالمية والاستثمار يتوسعان في العالم، بل إنهم أيضا تدبروا أمرهم للحفاظ على حيويتهم خلال السبعينيات والثمانينيات في مواجهة الارتفاع الحاد لأسعار النفط والركود العالمي، وزيادة تطبيق الحماية في أسواق تصديرهم الرئيسية، وقد ترافق هذا النمو الاقتصادي السريع مع توزيع متساو للدخل نسبيا، ولايثير سوى دهشة قليلة وانشغال المتخصصين في التنمية بتجربة شرق آسيا، حتى أنهم يحاولون أن يفهموا كيف تعمل هذه الاقتصاديات النامية بشكل كبير، ولماذا كانت مرنة إلى هذا الحد. لقد أثار هذا الاهتمام بشرق آسيا الاهتمام مجددا بالأبحاث الإقليمية في قضايا التنمية.

إن أمريكا اللاتينية مرشح رئيس للمقارنة مع شرق آسيا، فالمنطقتان تعتبران أكثر الأماكن صناعية في العالم النامي، وذلك بوجود المكسيك والبرازيل والأرجنتين كمماثلات أمريكا اللاتينية لنمور شرق آسيا الأربعة (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة).

على أي حال، وجدت دول أمريكا اللاتينية أنه من الصعب الحفاظ على مستوياتها السابقة من النمو باعتبار أنها واجهت ديونا خارجية ضخمة. وتضخما حادا مزمنا، ونقصا في رأسمال الاستثمار، وتهميشا اجتماعيا واقتصاديا متناميا لفئات كبيرة من عدد سكانها.

لقد كانت الدول الصناعية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أرضا خصبة لمختلف النظريات والمفاهيم التي تتعامل مع تنمية العالم الثالث، وعلى أي حال، فإن وزن الدليل المستخدم في دعم هذه الطرق كان غير متساوٍ عبر المنطقتين، كانت النظريات والمفاهيم غالبا منحرفة، لأنها تعكس الأحداث فقط في بعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، مؤدية إلى عدم تمثيلها لواقع الدول الأخرى.

هذا المقال هو محاولة لإعادة النظر في بعض الفرضيات الرئيسية لنظرية التنمية، ولتعريف بعض (الأوهام) التي حصلت نتيجة قراءة انتقائية للدلائل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى رغم أن دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا تغطي - من دون شك - كامل سلسلة احتمالات التنمية في العالم الثالث، فهي قاعدة جيدة يمكن منها بناء تعميمات نسبية صلبة لأنها تجسد طرقا مختلفة للنجاح الصناعي، وهذا يقترح وجود عدد من المسالك البديلة للتنمية الوطنية.

يبين القسم الأول من هذا المقال عدة مفاهيم نظرية عن التنمية تظهر الخصائص الرئيسية لتجارب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وبينما تعرض وجهات النظر هذه بعض الرؤى المهمة، فإن كل واحدة منها أصيبت ببعض النقص نتيجة محاولات للتعميم اتجهت أبعد من الحالات التي أدت إلى ظهور هذه الرؤى. وقد جرى التعامل مع هذه المفاهيم الخاطئة في بقية هذه الدراسة التي تقدم دلائل تخص مناطق شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وتؤدي إلى إعادة تشكيل وتأليف بعض هذه الدراسات السابقة.

وجهات النظر النظرية عن تنمية شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

مدركات صائبة ومفاهيم خاطئة

إن نظريات التنمية الخاصة بشرق آسيا وأمريكا اللاتينية هي على مستويات مختلفة من التعميم، بما في ذلك الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي وبعض المقولات المفاهيمية المستخدمة لوصف وتحليل الدول الصناعية

في المنطقتين، وكذلك دور المؤسسات المحلية والعوامل الاجتماعية الثقافية التي تشكل عملية التنمية الوطنية. تتقصى الدراسات، عن التقسيم العالمي الجديد للعمل، الموجة الأخيرة من الصادرات الصناعية من العالم الثالث إلى ظهور نظام تصنيع عالمي يرتكز على أرضية تصدير العمالة المكثف الذي بدأته الشركات المتعدية للقوميات في المناطق ذات الأجور المنخفضة، وقد أنشئ هذا التقسيم العالمي الجديد للعمل من أجل استغلال احتياطي العمالة على نطاق عالمي باستخدام التكنولوجيا المتقدمة للاتصالات التي تسمح بتجزئة عمليات الإنتاج مكانيا (فروبل وآل ١٩٨١)، وامتدادا لهذا المدخل ترى دراسة «عولمة المنظور الإنتاجي» أن انتقال القدرة التصنيعية باتجاه لا مركزية مواقع الإنتاج يوجد في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا يعكس السيطرة المركزية المتزايدة، وكذلك التنسيق من قبل الشركات متعدية القوميات لهذه الوحدات الإنتاجية اللامركزية، وقد عزز هذا الاعتماد العالمي المتبادل، وعزز نفوذ الشركات متعدية القوميات على الحكومات الوطنية والعمالة المحلية (جوردون ١٩٨٨).

إن التعبير الأكثر استخداما للإشارة إلى الاقتصاديات المختلفة المرتفعة النمو في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، هو «الدول الحديثة التصنيع» أو (NICs). وقد جرت صياغة هذا التعبير من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، حيث كانت هذه الدول مهتمة بكون عدد من الدول النامية توسع حصتها الدولية في الإنتاج وتصدير السلع المصنعة بشكل ملحوظ. (انظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ١٩٧٩، تشمل الدول الحديثة التصنيع كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج، سنغافورة، البرازيل، المكسيك، إسبانيا، البرتغال، اليونان، ويوغسلافيا)، وقد كان شبح وجود دول «يابان» أخرى مصدر قلق بالنسبة إلى الاقتصاديات الصناعية الغربية الهابطة، مما أظهر نداءات في بعض الدوائر تطالب بالحمائية.

عندما ترسخت الاتجاهات الاقتصادية في الدول الصناعية الجديدة بشكل جيد، بدأ البنك الدولي وكذلك بعض الاقتصاديين البارزين في مختلف المؤسسات الأخرى في تقديم وصفات لسياسات واضحة فيما يخص استراتيجيات التنمية في دول العالم الثالث هذه. وقد أشاروا إلى أن استراتيجيات التنمية الموجهة إلى الخارج ـ الخاصة بالدول الصناعية

الجديدة في شرق آسيا ـ أدت إلى أداء اقتصادي أفضل بخصوص التصدير والنمو الاقتصادي والتوظيف أكثر من استراتيجيات التنمية الموجهة إلى الداخل، الخاصة بالدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية، (انظر بالاسا ١٩٨١: ١ ـ ٢٦، بالاسا وآل ١٩٨٦، البنك الدولي ١٩٨٣ الفصل الخامس)، لقد كانت الدلالة واضحة، وهي أن على الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا القيام بدور النموذج الذي يجب أن تحتذيه بقية العالم النامي.

تستخدم نظرية الأنظمة العالمية مفهوم الدول نصف المحيطية لتعريف طور متوسط يقع بين دول المركز ودول المحيط، لتقوية رسوخ وشرعية الاقتصاد العالمي ذي المسارات الثلاثة، ويفترض في الدول الواقعة في منطقة نصف المحيط التي تتضمن الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية أن تكون لديها القدرة على مقاومة عملية تحويلها إلى محيطية ولكن ليس أن يكون لديها الإمكان على الانتقال إلى المسار الأعلى (والرشتين ١٩٧٤، أريجي ودرانجل ١٩٨٦). تستخدم نظرية التبعية تعبير «التنمية التابعة» للدلالة على أن التبعية البنيوية لرأس المال الأجنبي والأسواق الخارجية في التحويل الصناعي السريع لدول العالم الثالث مثل الدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، تسبب التقييد والتشويه، ولكنها لا تتعارض مع التنمية الاقتصادية الرأسمالية (إيفانز ١٩٧٩،كاردوسو وفاليتو ١٩٧٩، جولد ١٩٨١، ليم ١٩٨٥). وقد كان ذلك افتراقا مفاجئا عن الآراء «الركودية» السابقة التي ادعت أن التبعية لا تقود إلا إلى التخلف والثورة فقط (انظر جيريفي ١٩٨٣ الفصل الأول للاطلاع على مناقشته).

يقول بعض العلماء السياسيين إن إحدى الخصائص المؤسساتية الرئيسية للتحويل الصناعي الأخير الناجح هي ظهور دولة تنموية اتجهت إلى التدخل الانتقائي، ولكن الجوهري في اقتصادياتها، لتنشيط تراكم رأسمالي سريع وتحقيق تقدم صناعي، ففي أمريكا اللاتينية وشرق آسيا كانت الدولة قوية ومركزية وذات سلطة (وغالبا تحت السيطرة العسكرية)، وتدخلت بشكل فعال في الشؤون الاقتصادية (أودونيل ١٩٧٣ كولييـر ١٩٧٩ جونسون ١٩٧٧ ويد ١٩٩٠). تثير هذه الدراسات السؤال: إن كانت الدولة التنموية شرطا للتحويل الصناعي الرأسمالي في المحيط. ولقد أعاد النمو السريع للدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا تركيز الاهتمام بدور العوامل الثقافية في التنمية

الوطنية، وقد ناقش كتاب مختلفون أن الكونفوشية لها مزايا معينة تفوق بقية التقاليد في البحث عن التنمية الاقتصادية، لأن المعتقدات الكونفوشية تعطي قيمة كبرى للعمل الدؤوب والإخلاص واحترام السلطة والدقة. وأغلب الظن أن هذه الخصائص هي التي سهلت الاتفاق الوطني حول نمو اقتصادي سريع واضح في اليابان والدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا منذ الخمسينيات والستينيات. وقد أدت هذه القدرة المشتقة ثقافيا إلى موافقة النخبة السياسية وقادة الصناعة، والعمال والمواطنين الآخرين على أولوية الأهداف الاقتصادية للمجتمع ككل، وكذلك على الطرق الممكن اتباعها لتحقيق تلك الأهداف (جونسون ١٩٨٣: ٦ ـ ١٠، انظر أيضا الفصول التي كتبها لوسيان باي وجوردون ردنج وسيو ـ لون وونج في بيرجر وشياو ١٩٨٨).

في أمريكا اللاتينية هنالك مجموعة من المبادئ المبنية على التراث الكاثوليكي الأيبري عرفت بأنها تعيق التقدم الاقتصادي للمنطقة (انظر فالينزويلا وفالينزويلا ١٩٧٨ للتعرف على هذه الطريقة من الدراسة).

يحتوي كل من هذه المفاهيم النظرية على ملاحظات قيمة عن تطور الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. على أي حال تقترح الأبحاث المقارنة الأخيرة أن بعض هذه التعميمات قد تكون أكثر تعميما مما يجب، فهي كثيرا ما تناسب منطقة أو زمنا معينا، ولكنها تصبح أكثر عرضة للخطأ عندما يتوسع مداها. ومن أجل تسهيل الجهود لإعادة تشكيل الطرق النظرية للبحث، سأبين الأوهام أوالمعتقدات الخاطئة الموجودة في كل من هذه المفاهيم.

١ـ تضع الدراسات السابقة للتقسيم العالمي الجديد للعمل تأكيدا مفرطا على الكثافة العمالية وصناعة التجميع المعدة للتصدير في الدول الصناعية الجديدة، التي كنا ـ عند تأملها ـ نراها تصف الطور الأول فقط من جهودهم التصديرية. ومنذ السبعينيات، اتجهت الدول الصناعية الجديدة في كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية نحو المزيد من التكنولوجيا والصادرات ذات المهارة المكثّفة مع التركيز على المنتجات ذات القيمة الإضافية العالية. وأكثر من ذلك ، فإن الصناعات التصديرية الجديدة ليست قائمة ضمن أراض أجنبية، بل إنها تعزز درجات عالية من الاندماج مع قاعدة صناعية محلية جيدة التنمية.

٢ـ تدل دراسة عولمة الإنتاج على نشوء نظام تصنيعي عالمي لا مركزي. القدرة الإنتاجية فيه منتشرة في عدد من الدول الجديدة النامية والصناعية. وهذا لا يستند بشكل منفرد إلى قاعدة من السيطرة المتزايدة والمنسقة من قبل الدول الصناعية الجديدة. تعتبر الشركات المحلية الخاصة المصدر الرئيسي في كثير من دول العالم الثالث اليوم، ولكن يبدو أن قدرتها على التحكم الفعال بالفائض الاقتصادي في هذه الصناعات التصديرية محدودة بنوع من العلاقات التعاقدية الفرعية التي وقعت في شراكها.

٣ـ الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ليست في الواقع قائمة بالتصنيع حديثا، وهي كذلك لم تتطور كاستجابة للنوع نفسه من الديناميكية العالمية. لأن هذه الدول نشأت في منتصف السبعينيات كرد فعل دفاعي من قبل بلدان «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» لزيادة صادرات العالم الثالث، تميل الكثير من الدراسات للدول الصناعية الجديدة إلى التركيز بشكل ضيق جدا على الصادرات المصنَّعة، وتهمش ـ ضمنا أو صراحة ـ فرص البلدان التي لديها مخزون غني من المصادر الطبيعية. ولكي نفهم نشوء الدول الصناعية الجديدة، علينا أن نتبنى مفهوما تاريخيا أوسع ومنظورا للنظم العالمية يكون حساسا لمختلف أنواع القدرات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث.

٤ـ إن التعارض في استراتيجيات التنمية الموجهة إلى الخارج والموجهة إلى الداخل في الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية أمر مبالغ فيه نسبيا، لقد تابع كل بلد في المنطقتين مجموعة من الاستراتيجيات الموجهة إلى الداخل وإلى الخارج. وأكثر من ذلك، فإن هذا المزج بين استراتيجيات التنمية هو الذي يساعدنا على أن نفهم كيف أدى التنوع الصناعي إلى تعزيز المرونة التصديرية والتنافسية في كلتا مجموعتي الدول الصناعية الجديدة في الثمانينيات.

٥ ـ تشمل منطقة نصف المحيط مجموعة متنوعة من البلدان، ولكي نفهم الأدوار الفعلية التي لعبتها الدول نصف المحيطية في الاقتصاد العالمي اليوم، فنحن بحاجة إلى تجزئة هذا المفهوم، والتركيز على الخصائص المحددة للدول الصناعية الجديدة في مختلف المناطق الجغرافية، مثل شرق اسيا وأمريكا اللاتينية.

٦ـ يمكن تطبيق مفهوم التنمية التابعة على الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أيضا. وتختلف طبيعة ونتائج التبعية تماما في المنطقتين. وبعامة، فالتبعية في الدول الصناعية لشرق آسيا هي نتاج اعتمادها الكبير على المساعدات الخارجية والتجارة الخارجية، بينما التبعية في دول أمريكا اللاتينية هي النمو الزائد في مشاركتها المكثفة مع الشركات الأجنبية والبنوك الأجنبية العابرة للقوميات وهكذا، فإن نتائج التنمية في هذين النموذجين المختلفين للتبعية تنعكس ، إلى درجة كبيرة، على قدرة الدولة على تحويل هذه الروابط الخارجية إلى فائدة وطنية، تعتمد «إدارة التبعية» الناجحة على التوقيت التاريخي لهذه الجهود، وكذلك على عوامل مؤسساتية أخرى.

٧ـ مع وجود قدر كبير من تدخل الدولة في اقتصاديات دولة التنمية الجديدة في كل من أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ـ باستثناء هونج كونج ـ فإن الدولة التنموية ليست ظاهرة منفردة في المنطقتين، فالأهداف والأسس الاجتماعية والأدوات السياسية للدولة تختلف تماما في كل بلد،مع مضامين رئيسية لممارسة استقلال الدولة في مجالات مثل السياسة الصناعية.

٨ ـ صادفت الدراسات الثقافية المبسطة مجموعة من المشاكل، فالمناطق ليست متجانسة ثقافيا، وهذا صحيح بشكل خاص في شرق آسيا. ففي تايوان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال، نجد عددا كبيرا من أتباع التاوية والبوذية والكونفوشية، وتوجد أيضا أقلية مسيحية ملحوظة في بعض بلدان شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية. ونجد من الأهمية بمكان، في سياق توقيت النمو السريع، أن كلا من التقاليد الكونفوشية والكاثوليكية الأيبرية كانت موجودة منذ قرون، وفي كلتا المنطقتين وخصوصا في شرق آسيا، نجد أن النقلة الديناميكية في الأداء الاقتصادي قد حدثت أساسا في العقود الأخيرة. وقد يرى تفسير ثقافي أكثر تعقيدا أن ثقافة شيء يتموضع ويظهر وينتقل تاريخيا من خلال المؤسسات (انظر سويدلر ١٩٨٦)، وربما يكون تأثير الاختلافات الثقافية أكثر أهمية في الدلالة على مجال معقول من الحلول لمشاكل التنمية، أكبر من تأثيره في تعيين نتائج اقتصادية محددة.

تتعرض الأقسام القادمة من هذه الدراسة لبعض من هذه المواضيع بتفصيل أكثر. وفي الختام سأبين العناصر التركيبية النظرية الجديدة، مع بعض الاقتراحات للبحث المستقبلي.

الدول الصناعية الجديدة NICs في سياقات التاريخ والنظم العالمية

الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية مجموعة متغايرة الخواص والعناصر بشكل كبير، مع وجود اختلافات رئيسية في حجم السكان ومناطق أراضيها ومخزون المصادر الطبيعية والإرث الثقافي والنظام السياسي والبنية الاجتماعية والدخل الفردي والسياسات الاقتصادية. ولكن هذه الدول تشترك في حيازتها بضع خصائص ديناميكية، أدت بها لتصبح قصص نجاح اقتصادية: نمو اقتصادي سريع ومثابر يرتكز على زيادة حادة في حصة القطاع الصناعي لمجمل الناتج وكذلك التوظيف، إنتاج صناعي متنوع متنام يسمح لكل دولة بعمل سلسلة أوسع من السلع المصنعة مع توسع سريع في الصادرات والتركيز على الصناعيين.

تحتل الدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا مستويات متقدمة نسبيا في التنمية الصناعية، فهي جميعها بلدان ذات دخل أعلى من المتوسط أو عال وفق مقاييس البنك الدولي، على رغم أن متوسط الإنتاج الوطني الإجمالي للفرد كان في عام ١٩٩٠ أعلى بشكل ملحوظ في بلدان شرق آسيا: هونج كونج ١١٤٩٠ دولارا، وسنغافورة ١١١٦٠ دولارا، تايوان ٧٦٨٠ دولارا، كوريا الجنوبية ٥٤٠٠ دولار، البرازيل ٢٦٨٠ دولارا، المكسيك ٢٤٩٠ دولارا، الأرجنتين ٢٣٧٠ دولارا، ولكن، بينما كانت الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا تنمو بسرعة في الثمانينيات كانت الدول اللاتينية تعاني تراجعا مطلقا ونسبيا في الوقت نفسه، وفي عام ١٩٨١ كانت أرقام إجمالي الإنتاج الوطني للفرد تلقي الضوء على كلا الاتجاهين (انظر الجدول ١). كان معدل دخل الفرد في الدول الصناعية لأمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٠ مشابها، أو في حالة الأرجنتين أخفض كثيرا، لما كان عليه قبل ذلك بتسع سنوات. بينما نجد شرق آسيا حققت ضعف أو ثلاثة أمثال متوسط الدخل في الثمانينيات.

كان التصنيع حجر الزاوية في تنمية الدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، بينما انحدر دور الزراعة في هذه الاقتصاديات منذ عام ١٩٦٥. كانت حصة قطاع التصنيع من الناتج الوطني الإجمالي ١٨٪ في عام ١٩٩٠ في هونج كونج، وتراوح بين ٢٣ و٢٩ في المائة في المكسيك والبرازيل وسنغافورة، ووصلت إلى مستويات القمة بين ٣١ و٣٥ في المائة في كوريا الجنوبية وتايوان والأرجنتين (انظر الجدول ١). إن بروز النشاطات

الصناعية في الدول الصناعية الجديدة أعلى بكثير مما هو عليه في الولايات المتحدة (١٧ في المائة)، ويمكن مقارنته بالكثير من الاقتصاديات الصناعية المتقدمة الأخرى بما فيها اليابان (٢٩ في المائة)، ويعتبر قطاع الخدمات الآن أكثر القطاعات حيوية في كل دول المركز وفي هونج كونج أيضا.

أطلقت الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية مبادرات تصديرية كبيرة منذ عام ١٩٨٠. وبحلول عام ١٩٩٠، كانت دول شرق آسيا الصناعية قد رسخت نفسها في المركز الثالث بين الدول المصدرة الرئيسية في العالم. وقد احتلت تايوان وكوريا الجنوبية قمة اللائحة في عام ١٩٩٠ بصادرات قيمتها ٦٧ بليون دولار و ٦٥ بليون دولار أمريكي على التوالي، وتلتهما سنغافورة بإجمالي صادرات (من ضمنها إعادة التصدير) بما يقارب ٥٢ بليون دولار، واحتلت هونج كونج والبرازيل والمكسيك الخط الثاني بصادرات تتراوح ما بين ٢٧ ـ ٣١ بليون دولار. بينما حققت الأرجنتين ١٢ بليون دولار حيث تباطأت بشكل كبير وراء بقية المجموعة (انظر الجدول ٢).

وهكذا نجد أن المصدرين الرئيسيين في شرق آسيا يتقدمون باقي الدول الصناعية الجديدة بشكل جيد من حيث حجم الصادرات.

وتختلف الدول الصناعية الجديدة أيضا من حيث الأولوية المعطاة للتجارة الخارجية، وتعتبر دول شرق آسيا اقتصاديات مصدرة حيث كانت صادرات تايوان وكوريا الجنوبية عام ١٩٩٠ تساوي ٤٣ في المائة و٢٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي بالتحديد، وتصل النسبة إلى ١٠٠ في المائة أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي في الدولتين المدينتين المركزين التجاريين: هونج كونج وسنغافورة عند تضمين إعادة التصدير لديها، ويقارن ذلك مع نسب التصدير إلى إجمالي الناتج المحلي التي تتراوح بين ٨ و ١٣ في المائة للدول الصناعية الجديدة الأكبر في أمريكا اللاتينية (الجدول رقم ٢)، ولوضع هذه الأرقام ضمن منظور أوسع، نجد اليابان، التي غالبا ما يراها جيرانها نموذجا، حققت نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠، بينما كانت نسبة التصدير في الولايات المتحدة ٧ في المائة فقط، إن الدول الصناعية الجديدة الآسيوية هي ـ بسبب أحجامها الصغيرة إلى حد ما ـ أكثر اعتمادا على التجارة الخارجية من مثيلاتها في أمريكا اللاتينية أو اليابان في التصدير والإنتاج.

الجدول (١): توزيع إجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية)
مؤشرات أساسية للدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

البلد	عدد السكان بالمليون في منتصف التسعينيات	المساحة بآلاف الكيلو مترات المربعة	إجمالي الناتج المحلي بالبليون دولار أمريكي		إجمالي الناتج الوطني للفرد		الزراعة		الصناعة		التصنيع a (الصناعة التحويلية)		الخدمات... إلخ	
			١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨١	١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠
كوريا الجنوبية	٤٢,٨	٩٩	٥٨,٣	٢٣٦,٤	١,٧b	٥,٤٠٠	٩	-٢٩	٤٥	+٢٠	٣١	+١٣	٤٦	+٩
تايوان	٢٠,٤	٣٦	٤١,٥	١٥٦,٤	٢,٥٦٠b	٧,٦٨٠b	٤	-١٩	٤٢	+١٢	٣٤	+١٢	٥٤	+٧
هونج كونج	٥,٨	١	٢٠,٢	٥٩,٧	٥,١b	١١,٤٩٠	.c	-٢d	٣٦c	-١٤d	١٨c	-٦d	٧٣c	+١٥d
سنغافورة	٣,٠	١	١٠,٥	٣٤,٦	٥.٢٤٠b	١١,١٦٠b	٠	-٣	٣٧	+١٣	٢٩	+١٤	٦٣	-١١
البرازيل	١٥٠,٤	٨,٥١٢	٢١٠,٧	٤١٤,١	٢,٢٢٠b	٢,٦٨٠	١٠	-٩	٣٩	+٦	٢٦	٠	٥١	+٣
المكسيك	٨٦,٢	١,٩٥٨	١٦٦,٧	٢٣٨,٨	٢,٢٥٠b	٢,٤٩٠	٩	-٥	٣٠	+٣	٢٣	+٣	٦١	-٢
الأرجنتين	٣٢,٣	٢,٧٦٧	١٣٠,٩	٩٣,٣	٢,٥٦٠b	٢,٣٧٠	١٣	-٤	٤١	-١	٣٥c	+٢d	٤٥	-٣

المصدر: البنك الدولي (١٩٨٢: ١١٥ مقابل ١٩٨٠. ١٤٩: ١٩٨٣ /GDP مقابل ١٩٨١ إجمالي الناتج القومي للفرد و ١٩٩٢:٢٢٣).

a : لأن التصنيع هو الجزء الأكبر ديناميكية عموما في القطاع الصناعي، تعرض مشاركته بشكل منفصل.

b : يشير البيان إلى إجمالي الناتج المحلي للفرد.

c : ١٩٨٩ d : ١٩٦٥. ٤٠٤

Δ ١٩٦٥. ١٩٩٠: تغير النسبة المئوية في التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي (١٩٦٥ . ١٩٩٠).

الجدول (٢): صادرات البلاد الصناعية الجديدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠
نسبة حصة الصادرات

البلد	الصادرات بالبليون دولار أمريكي		نسبة الصادرات / إجمالي الناتج المحلي		السلع الأولية		الأقمشة والملابس		الآلات ومعدات النقل		صناعات أخرى	
	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠	١٩٩٠	Δ ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠
كوريا الجنوبية	١٧,٥	٦٤,٨	٣٠	٢٧	٧	-٣٣	٢٢	-٥	٣٧	+٣٤	٣٥	+٦
تايوان	١٩,٨	٦٧,٠	٤٨	٤٣	٨	-٢٢	١٥	-١٠	٣٦	+٢١	٤٢	+١٣
هونج كونج	١٩,٧[a]	٢٩,٠	٩٧[a]	٤٩	٤	-٢	٣٩	-١٣	٢٣	+١٦	٣٤	-١
سنغافورة	١٩,٤[a]	٥٢,٦[a]	١٨٥[a]	١٥٢[a]	٢٧	-٣٨	٥	-١	٤٨	+٣٨	٢٠	+٢
البرازيل	٢٠,١	٣١,٢	١٠	٨	٤٧	-٤٥	٣	+٢	١٨	+١٦	٣٢	+٢٦
المكسيك	١٥,٣	٢٦,٧	٩	١١	٥٦	-٢٨	٢	-١	٢٥	+٢٤	١٧	+٥
الأرجنتين	٨,٠	١٢,٤	٦	١٣	٦٥	-٢٩	٣	+٣	٧	+٦	٢٦	+٢١

المصدر: البنك الدولي (١٩٨٢: ١١٥-١٢٥، ١٩٩٢: ٢٢٣، ٢٤٥ ـ ٢٤٩).
a: تتضمن إعادة التصدير الأساسية.
Δ ١٩٦٥ـ ١٩٩٠: التغير في النسبة المئوية للصادرات من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠.

وتعتبر سلع الصناعة التحويلية المصدر الرئيسي للنمو في الدول الصناعية الجديدة، وبينما تناقص دور صادرات البضائع الأولية بحدة في هذه الاقتصاديات ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٠، حافظت المواد المصنعة على صادرات تتجاوز ٩٠ في المائة في الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا ماعدا سنغافورة حيث برز تكرير البترول بشكل كبير، وكانت النسبة ما بين الثلث والنصف لإجمالي الصادرات في دول أمريكا اللاتينية الصناعية (الجدول ٢).

ويمكن قياس مدى نضج أو تقدم البنية الصناعية لبلد ما عن طريق تعقيد المنتجات التي تصدرها، وهنا أيضا نجد دول شرق آسيا الصناعية الجديدة متقدمة نسبيا، ففي سنغافورة وكوريا الجنوبية، نجد مبيعات الآلات ومعدات النقل ذات التكنولوجيا المتقدمة عبر البحار قد نمت بمعدل ٣٨ و ٣٤ في المائة للدولتين، من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٠ كحصة من إجمالي سلع التصدير، وازدادت صادرات تايوان في هذا القطاع بمعدل ٢١ ٪ وهونغ كونغ بمعدل ١٦ في المائة، وفي أمريكا اللاتينية جعلت المكسيك ٢٤٪ والبرازيل ١٦٪ من الآلات ومعدات النقل قاعدة تصدير ديناميكية، بينما حققت البرازيل والأرجنتين أرباح صادرات صلبة من فئة «الصادرات المصنعة الأخرى» (الجدول ٢)، تقلصت نسبة صادرات الأقمشة والملابس التي كانت أهم صادرات الدول الصناعية لشرق آسيا في الستينيات، ضمن مجمل صادرات هذه البلدان الأربعة خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، مما يعكس انتقالها من الصناعة التقليدية إلى أشكال صناعية أكثر تقدما.

لقد حدث النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الجديدة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا في مراحل تاريخية مختلفة وبإيقاعات مختلفة، وأكثر من ذلك فإن التغيرات في النظام العالمي شكلت بعمق نماذج التصنيع في العالم النامي.

إن عبارة «الدول الصناعية الجديدة» في الواقع اسم مغلوط عند إطلاقه على الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، على أساس أن هذه الدول بدأت أول موجة رئيسية لصناعات بدائل الاستيراد في الثلاثينيات والأربعينيات، استجابة للاضطرابات الاقتصادية العالمية الناتجة عن الركود الكبير والحرب العالمية الثانية، وفي الواقع كانت عملية النمو

الصناعي الأكبر في بلدان أمريكا اللاتينية تسير بشكل جيد في فترة الحرب، وبدأ تدهور تجارة الصادرات الزراعية في العشرينيات بشكل هبوط في الطلب وزيادة في التوريد للسلع الزراعية عبر البلدان الصناعية وتبني الحماية في كثير من دول قارة أوروبا، وقد أدى ذلك إلى توقف نموذج تصدير المنتجات الأولية، وتحفيز الصناعات البديلة للاستيراد (انظر ثورب ١٩٨٤، كورتس كوندي وهنت ١٩٨٥). إذن، لم يكن هناك تحول مفاجئ، وإنما سببت أزمة ١٩٢٩ راحة كبيرة للاتجاهات التي نشأت خلال السنوات التالية للحرب العالمية الأولى مباشرة.

في أمريكا اللاتينية، خفض الكساد العالمي ما بين ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ القوة الشرائية لصادرات القارة حوالي ٦٠ في المائة، وقضى على إمكان الاقتراض من الخارج. وقد اضطرت معظم الدول إلى ايقاف تحويل عملاتها، وخفض الاستيراد سريعا، واتخاذ الإجراءات لتنشيط إنتاج بدائل محلية (هاريس، ١٩٨٧: ١٧)، بينما هبط ناتج التصنيع للدول المتقدمة بشكل ملحوظ بفعل خاصية التساقط خلال الثلاثينيات، وقد كان لمتطلبات الإنتاج للحرب العالمية الثانية تأثير توسعي على بلدان العالم الثالث التي ساعدت في دعم القوى المتحاربة (جوردون ١٩٨٨: ٣٤ ـ ٥)

لقد غُذّي التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة بعد الحرب كقائد مسيطر لاقتصاد العالم الرأسمالي بعقد كامل من إعادة البناء وإعادة الهيكلة في أوروبا وآسيا. وقد وضع إعادة إحياء الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة العالمية أرضية العمل، من أجل تقسيم عالمي جديد للعمل بالاستناد إلى شبكات معقدة متزايدة من الإنتاج الصناعي، وأشكال جديدة من التخصص الجغرافي (فروبل وآل ١٩٨١).

سعت الدول الصناعية في أمريكا اللاتينية لتعميق تحولها الصناعي في منتصف الخمسينيات بفتح أبوابها لموجات جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وفي آخر الأمر اليابان. وبينما ركز المستثمرون الأجانب في أمريكا اللاتينية، بشكل تقليدي، على مشاريع التصدير المتعلقة بالتعدين والبترول والزراعة، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الحرب ركزت على استثمارات بدائل الاستيراد في الصناعات

المتقدمة مثل السيارات والمواد الكيماوية والآلات والمواد الصيدلانية. الت كانت منتجاتها موجهة بشكل رئيسي إلى الأسواق المحلية الكبيرة نسبيا في أمريكا اللاتينية.

اتبعت الدول الصناعية في شرق آسيا ترتيبا مناقضا، فهي لم تبدأ نموها الاقتصادي السريع حتى منتصف الستينيات بعد فترة مديدة من الاستعمار من قبل اليابان قبل عام ١٩٤٥، وذلك في أثناء التكثيف الكبير للمساعدات الخارجية الأمريكية خلال العقدين التاليين. تابعت هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان سياسات موجهة خارجيا للتصنيع في الستينيات، من أجل إنشاء تبادل خارجي عن طريق الصادرات المصنعة، وخلال هذه المرحلة الأولية من التوسع التصديري، أوجد النمو السريع للدول الصناعية الشرق آسيوية صناعات تتطلب عمالة مكثفة مثل الأقمشة والملابس والتجهيزات الالكترونية. وفي مراحل لاحقة، حققت كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة النجاح في صناعات ثقيلة أكثر مثل الفولاذ والبتروكيماويات وبناء السفن وصناعة السيارات وأجهزة الكمبيوتر، التي كانت مناسبة لمخزونهم الطبيعي (أي المواد الخام المحدودة والعمالة غير الماهرة والأسواق الصغيرة). وقد تحفزت الدول الصناعية الجديدة الآسيوية بمبدأ الميزة التنافسية الديناميكية أكثر من مزايا المقارنة الثابتة في العمالة الرخيصة، المنضبطة.

لقد كان ظهور الدول الصناعية الجديدة وتطورها نتيجة نقلات دورية في الاقتصاد العالمي. وعندما تغيرت الظروف التي جعلت بديل الاستيراد خيارا مناسبا للكثير من الدول، كان هناك اهتمام عام متزايد بتحسين التصدير. وقد أظهر الاتجاه للخارج للدول الصناعية لشرق آسيا في الستينيات جهودا مماثلة في العقود التالية لفئة كبيرة من الدول النامية، بما فيها دول أمريكا اللاتينية الصناعية الجديدة، ولكي نحصل على صورة أفضل للعلاقات الديناميكية بين هذه النماذج من الصناعات الموجهة للداخل والموجهة للخارج، فنحن بحاجة إلى أن نتفحص عن قرب طرق التصنيع المتبعة من قبل الدول الصناعية الجديدة لأمريكا اللاتينية وشرق آسيا.

التفاعل الديناميكي للتصنيع الموجه للداخل والخارج

بالاستناد إلى نظرة تاريخية واسعة للتصنيع الجديد في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا يستطيع المرء التعرف على خمس مراحل رئيسية للتطور الصناعي، ثلاث منها تتطلع باتجاه الخارج، مرحلة تصدير البضائع ومرحلتا التصنيع الأولى والثانية الموجهتان للتصدير، أما المرحلتان الباقيتان فهما موجهتان للداخل وهما مرحلتا التصنيع الأولى والثانية للإحلال محل الواردات [وسنرمز هنا للصناعة الموجهة للتصدير بـ EOI وللصناعة البديلة للاستيراد بـ ISI]، أما الطرق الفرعية ضمن الأسلوبين الخارجي والداخلي، فيمكن تمييزها حسب نوعية المنتجات في كل منها.

في مرحلة تصدير البضائع، كانت البضائع المصدرة غالبا مواد خاما غير مكررة أو نصف معالجة (بضائع زراعية، معادن، بترول... إلخ)، أما الـ (ISI) الأولى فقد استوجبت الانتقال من الاستيراد إلى التصنيع المحلي للبضائع الاستهلاكية الرئيسية، وفي معظم الدول كانت الصناعة الرئيسية خلال هذه المرحلة هي الأقمشة والملابس والأحذية ومعالجة الأطعمة وكانت الـ (ISI) الثانية تعنى باستخدام الإنتاج المحلي كبديل لاستيراد مختلف الصناعات الرأسمالية والتكنولوجية: آلات استهلاكية (مثل السيارات) وبضائع وسيطة (مثل البتروكيماويات والفولاذ) والبضائع الرأسمالية (مثل الآلات الثقيلة).

تتضمن كلتا مرحلتي الـ (E.O.I) صادرات مصنعة، ففي مرحلة الـ (E.O.I) الأولى كانت السلع هي منتجات عمل مكثف، بينما كانت الـ (E.O.I) الثانية تتضمن مواد ذات قيمة مضافة أعلى، وهي سلع تتطلب مهارة إنتاجية، مما يتطلب قاعدة صناعية محلية متطورة بشكل أكبر.

نجد النتائج الرئيسية للتطور الصناعي في المكسيك والبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان مبينة في الشكل ١، وأنا أستخدم هنا عبارة «طرق التصنيع» للدلالة على هذه النتائج الاقتصادية، أما دور سياسات الحكومة وحوافزها واستراتيجياتها الواضحة، في تقريب هذه التحولات الصناعية فهو شيء مهم، ولكنه موضوع منفصل لن أتعرض له هنا الآن (حلل هذا الموضوع في تشينج وهاجارد ١٩٨٧، تشتينج ١٩٩٠، كاوفمان ١٩٩٠، ووید ١٩٩٠).

اتبع كل من دول المنطقتين مسارا صناعيا مميزا يتضمن النماذج الخالصة لكل من مرحلتي الـ (ISI) ومرحلتي الـ (EOI) المذكورة أعلاه مع مرحلة مختلطة في الفترة الأخيرة، ويبين تحليل هذه المسارات ـ كما هو مبين في الشكل (١) ـ النتائج التالية (انظر جيريفي و وايمان ١٩٨٩).

المكسيك ١٩٧٠ ـ الوقت الحاضر	المكسيك ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠	المكسيك والبرازيل ١٩٣٠ ـ ١٩٥٥	المكسيك والبرازيل ١٨٨٠ ـ ١٩٣٠
البرازيل ١٩٦٨ ـ الوقت الحاضر	البرازيل ١٩٥٥ـ ١٩٦٨		

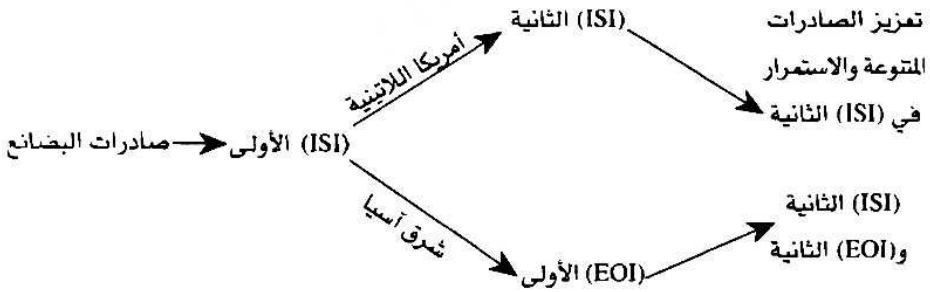

تايوان وكوريا الجنوبية ١٩٧٣ ـ الوقت الحاضر	تايوان ١٩٦٠ـ١٩٧٢ كوريا ١٩٦١ ـ ١٩٧٢	تايوان ١٩٥٠ـ ١٩٥٩ كوريا ج ١٩٥٣ ـ ١٩٦٠	تايوان ١٨٩٥ـ ١٩٤٥ كوريا ١٩١٠ ـ ١٩٤٥

الشكل (١): طرق التصنيع في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا: الجوانب المشتركة وأوجه الاختلاف والتقارب

أولا، لقد بولغ في تبسيط التباين الحاصل بين الدول الصناعية الجديدة لأمريكا اللاتينية وشرق آسيا في تمثيل طرق التصنيع الموجهة للداخل والخارج، وبينما نجد هذا التمييز مناسبا في فترة زمنية معينة، فإن المنظور التاريخي يظهر أن كلا من هذه الدول الصناعية الحديثة التصنيع قد سلكت كلا المدخلين الموجه للداخل والموجه للخارج.

لقد مرت كل دولة، باستثناء بريطانيا، في أثناء الثورة الصناعية بمرحلة بدائية من (ISI)، حيث امتدت فيها الحماية إلى الصناعات الأولية المنتجة للأسواق المحلية. حتى هونغ كونغ، الأكثر اتباعا لسياسة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية بين الدول الصناعية الجديدة استفادت من فترة مقنعة لـ (ISI) على البر الرئيسي الصيني. ضم المهاجرون إلى هونج كونج من الأرض الأم (الصين) فئة بارزة من الطبقة الرأسمالية لشنغهاي وعددا كبيرا من العمالة غير المنظمة سياسيا، وقد جلبوا معهم المعرفة الفنية والمهارات حتى الآلات (هاجارد وشينج ١٩٨٧: ١٠٦ ـ ١٠)، وأكثر من ذلك جمعت كل دولة من الدول الصناعية الجديدة كلا (ISI) متقدمة ونماذج مختلفة من (EOI) لتجنب التقيد الضمني بالاعتماد الكلي على الأسواق المحلية أو الخارجية، وأيضا لتسهيل التنوع الصناعي ورفع مستوى الإنتاج اللازم لهذه الدول لتبقى منافسة في الاقتصاد العالمي، وفي الواقع كانت الـ (ISI) والـ (EOI) متكاملة ومتفاعلة أكثر من كونها محدودة بكونها بدائل بعضها لبعض (جيريفي ووايمان ١٩٩٠).

ثانيا، كانت المراحل المبكرة للتصنيع تصدير السلع والـ (ISI). الأولى مشتركة وعامة لكل الدول الصناعية الجديدة لأمريكا اللاتينية وشرق آسيا، على رغم أن التوقيت والمنتجات لكل منها كان مختلفا بشكل ملحوظ، وقد نشأت هذه الاختلافات الإقليمية بسبب الطرق التي استجابت بها كل دولة للمشاكل الأساسية المرتبطة باستمرارية الـ (ISI) الأولى، وقد تضمنت هذه المشاكل ضغوط ميزان المدفوعات والتضخم المتزايد بسرعة، والاعتماد الكبير على مستوردات السلع الرأسمالية والوسيطة وانخفاض كمية الصادرات المصنعة.

ثالثا، تختلف استمرارية وتوقيت هذه النماذج التنموية حسب المنطقة، بدأت الـ (ISI) الأولى أولا واستمرت فترة أطول، وكانت أكثر شعبية في أمريكا اللاتينية مما كانت عليه في شرق آسيا، يساعد التوقيت على

تفسير هذه الظروف لأن الفرص والعوائق التي تشكل خيارات التنمية تتغير باستمرار، بدأت دول شرق آسيا الصناعية تصديرها المتعجل للمنتجات المصنعة خلال فترة ديناميكية غير عادية في الاقتصاد العالمي.

شهد العقدان اللذان سبقا الأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينيات نسب نمو سنوية لم يسبق لها مثيل للإنتاج الصناعي العالمي (حوالي ٥,٦ في المائة) والتجارة العالمية (حوالي ٧,٣ في المائة) وتضخما منخفضا نسبيا ونسب توظيف عالية في الدول المصنعة، وتدابير مالية عالمية مستقرة. لقد كان التوسع في التجارة العالمية أسرع بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٣، حين وصلت نسبة معدل النمو السنوي للصادرات إلى ٩ في المائة تقريبا.

بدءا من عام ١٩٧٣، دخل الاقتصاد العالمي مرحلة صعبة، فقد هبط النمو السنوي في التجارة العالمية إلى ٤,٥ في المائة، حيث واجهت الصادرات المصنعة من الدول النامية إجراءات حماية قوية في الأسواق الصناعية. وقد كانت هذه الاتجاهات الجديدة من ضمن العوامل التي قادت الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا إلى تعديل أسلوبها في الـ (EOI) في السبعينيات (انظر شينج وهاجارد ١٩٨٧).

رابعا، تظهر مسارات التنمية لدول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا الصناعية الجديدة بعض الاختلافات في السبعينيات والثمانينيات. ولدعم فرضية الاختلاف هذه، من الضروري تمييز مرحلتين فرعيتين في أثناء الفترة الأحدث. بدأت المكسيك والبرازيل في السبعينيات توسيع صادراتهما من البضائع مثل (البترول وفول الصويا والمعادن... إلخ)، والصادرات المصنعة وأيضا زيادة استدانتهما من الخارج للحصول على ما يكفي من العملة الأجنبية، من أجل تمويل المستوردات الضرورية لمرحلة الـ (ISI) الثانية، وقد كان هذا الأسلوب من الصادرات المتنوعة التي أصبحت أكثر بروزا في الثمانينيات في وجه القروض الأجنبية المنفصلة بشكل كبير إضافة مهمة إلى إصرار المكسيك والبرازيل على التعمق الصناعي السابق.

من جهة أخرى، ركزت كوريا الجنوبية وتايوان على التصنيع الثقيل والكيميائي من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٩، مع التركيز على صناعة الفولاذ والسيارات وبناء السفن والبتروكيماويات، لقد كان هدف الصناعة الثقيلة والكيميائية

في شرق آسيا ذا شقين: تطوير القدرة الإنتاجية الوطنية في هذه المجالات والمبررة بالأمن القومي واعتبارات بدائل الاستيراد، وأيضا لوضع أرضية لصادرات أكثر تنوعا في المستقبل.

إن عودة الصين للدخول في المجتمع الدولي الذي حصل بسبب انفراج العلاقات مع الولايات المتحدة في أوائل السبعينيات، لم يجعل الاهتمامات الدفاعية لكوريا الجنوبية وتايوان أكثر مصداقية فحسب، بل إن الصين شكلت أيضا تهديدا طويل الأمد للصناعات التي تتطلب كثافة عمالية في المنطقة، استخدمت كوريا الجنوبية وتايوان صناعات الـ (ISI) المؤسسة خلال السبعينيات قاعدة لإطلاق صادرات تكنولوجية أكثر تنظيما وتنوعا، وأيضا صادرات صناعة تتطلب الكثافة المهنية الماهرة في الثمانينيات (جيريفي ١٩٨٩).

ومن الواضح أن طرق التصنيع الموجهة للداخل والموجهة للخارج ليست نماذج تنموية مكتفية ذاتيا، فكلاهما عرضة للقيود المنهجية وسرعة التأثر بأمور مثل مشاكل استعادة توازن المدفوعات، التضخم المستمر وتمزق العلاقات التجارية الرئيسية (انظر جيريفي ١٩٩٠ ب).

ولكن الدول الصناعية الجديدة في كل منطقة كيفت أو حولت مسارات نموها، بشكل يتجاوب مع هذه المشاكل، وهكذا نجحت في الانتقال إلى أسلوب أكثر تنوعا في النمو التصديري في الثمانينيات.

التنمية التابعة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا

عاب نظرية التبعية ارتباطها الوثيق تاريخيا بنمو دول أمريكا اللاتينية الصناعية الجديدة، واعتمدت دراسات «التنمية التابعة» بشكل كبير على خبرة بلدان أمريكا اللاتينية، ونظرت إلى مشاكل تنمية العالم الثالث بعين موجهة إلى تبعية الاستثمار وتبعية الديون، ولذلك قيل إن نظرية التبعية لها صلة بسيطة، أو ليست لها أي صلة، بالدول الصناعية الجديدة الشرق آسيوية (أمسدن ١٩٧٩، باريت و وايان ١٩٨٢، بيرجر ١٩٨٦). وفي الواقع فقد اختبرت الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا نوعين محددين من التبعية: التبعية للمساعدات الأمريكية في الخمسينيات، والتبعية التجارية، وأيضا بشكل واسع للولايات المتحدة منذ الستينيات، وتختلف التبعات الداخلية والخارجية لكل نوع من التبعية بشكل كبير.

ولكي نقترب من موضوع التنمية التابعة وفق الموقع الإقليمي، نجد مفهوم «الروابط الاقتصادية المتعدية للحدود القومية» (TNELs) مفيدا للغاية، هنالك في الواقع أربع من هذه الروابط وهي: المساعدات الخارجية والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الأجنبية، وهي تؤثر في استراتيجيات ونتائج التنمية بعدة طرق (انظر جيريفي ووايمان ١٩٨٩). وسنسميها الروابط الأربع فيما يلي اختصارا:

أولا، إنها تمثل موارد اقتصادية يمكن أن تستخدم فرادى أو في ترابطات وتتابعات التنمية.

وعلى سبيل المثال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر عمل على استدامة الـ (ISI) الثانية في أمريكا اللاتينية، على نحو ما جعل تدفق المساعدات الأجنبية الكثيفة الـ (ISI) الأولى ممكنة في شرق آسيا.

ثانيا، لقد كان توافر هذه الموارد مشروطا بعوامل خارج وداخل نطاق سيطرة حكومات الدول، إن العوامل التي تتجاوز سيطرة بلدان منفردة تتضمن الظروف الاقتصادية العالمية (مثل الاتجاهات في التجارة العالمية)، بالاضافة إلى الضغوط الجيوسياسية التي تساعد على فتح قنوات لرأس المال باتجاه بعض الدول وبعيدا عن الأخرى، ويمكن للسياسات الوطنية الخاصة بمستويات الأجور المحلية والاستثمار الأجنبي ودرجة الاستقرار السياسي في بلد ما من جهة أخرى، أن تشكل أداء «الروابط الأربع».

ثالثا، يؤثر مقصد واستخدام الـ «الروابط الأربع» في بلد ما على سلطة ونفوذ الفاعلين المحليين مباشرة، وهذا الأمر مهم، على سبيل المثال، إذا كانت هذه الموارد الاقتصادية تستعمل لتمويل مستوردات الرفاهية للأغنياء أو أنظمة ري ووسائط نقل عامة للجماهير، كما أنه من المهم أيضا ما إذا كان وجود هذه المصادر يقوي أو يضعف النخبة الزراعية مقابل الفلاحين أو يدعم البورجوازية الصناعية، وليس الطبقة العاملة الحضرية.

يبين الجدول ٣ الأهمية النسبية لـ «الروابط الأربع» في كل من البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية وتايوان خلال المراحل المختلفة للتصنيع التي ناقشناها سابقا.

تستند الأوزان النسبية ـ مرتفع ومتوسط ومنخفض ـ المعطاة في الجدول ٣ إلى تقدير الأهمية النسبية للروابط الأربع في كل اقتصاد على حدة، بالمقارنة مع دول نامية أخرى في مراحل مشابهة من عملية التصنيع.